دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة بالجزائر

د. شريف بوقصبة، جامعة حمة لخضر الوادي

د. علي بوعبدالله، جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الرؤى حول بعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، منها التعريف والهيآت الداعمة ومدى مساهمتها في التشغيل.

فخلصت الدراسة إلى أن للجزائر جهود معتبرة لدعم هذا النوع من المؤسسات أدت إلى ترقية دورها في الاقتصاد الجزائري ولاسيما في مجال التشغيل، إلا أن هذه التجربة لا تزال تعتبر ناشئة مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال ونتائجها ما تزال تطلب إجراء الكثير من التغييرات والإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – هيآت وبرامج الدعم – التشغيل – البطالة.

Abstract :

This study aims to clarifying the visions about some problems related to the Small and Medium Enterprises in Algeria , Including the Definition and Supporting Bodies and its contribution to The Employment .

The study concluded that Algeria has considerable efforts to support this type of enterprises, which has led to upgrading its role in the Algerian economy, especially in the field of employment. However, this experiment is still considered as emerging compared to the leading countries in this field , and its results still require a lot of changes and reforms.

Key words : Small and Medium Enterprises - Bodies and Supporting Programs – The Employment - The Unemployment .

مقدمة :

ترمي سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية إلى ضمان نمو دائم خلاق للثروة و مناصب الشغل، من خلال برامج تنموية (2001 – 2019) باعتمادات مالية إجمالية بلغت خلال الفترة (2001 – 2017) 36521.4 مليار دج (ما يعادل 531.8 مليار دولار) تستهدف بشكل عام تنويع الاقتصاد الوطني ، عبر تنظيم فعال للنشاط الاقتصادي و إنعاشه و الارتكاز على قطاع بنكي نشط يخضع للعصرنة لمرافقة المستثمرين . حيث يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة صلب هذه السياسة بفضل إستراتيجية طموحة لتطوير هذا القطاع و جعله محركا رئيسيا للتنمية الوطنية (مساهما رئيسيا في خلق القيمة المضافة ، مساهما فعالا في صادرات الجزائر خارج المحروقات ، مساهما رئيسيا في خلق مناصب الشغل) ، عبر جملة من السياسات و الإجراءات أهمها استهداف إنشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المخطط (2014 – 2019) .

و في هذا الإطار فإنه إذا كان للجزائر جهود معتبرة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا نتساءل:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر؟

و سنحاول الإجابة على هذا الإشكال عبر المحاور الآتية :

أولا – التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ثانيا – الهيآت و البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ثالثا – مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل .

أولا – التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : يمكن التعريف بهذا النوع من المؤسسات بدءا من تحديد المفهوم الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فتحليل تطورها العددي.

أ– مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : يُعرف القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مادته الخامسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها :[1] مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين شخصا بصفة دائمة خلال سنة واحدة متعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل ،

لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية المليار دينار جزائري ، و تستوفي معيار الاستقلالية [*].

ليُفصل في مواده (08) ، (09) ، (10) المعايير المحددة لتصنيفها ما بين متوسطة ، صغيرة ، وصغيرة جدا ، و التي نلخصها في الآتي :

الجدول (01) : معايير تصنيف المؤسسات المتوسطة ، الصغيرة ، و الصغيرة جدا

	عدد المستخدمين	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسات المتوسطة	250-50	4000 – 400	1000 -200
المؤسسات الصغيرة	49-10	لا يتجاوز 400	لا تتجاوز 200
المؤسسات الصغيرة جدا	9-1	أقل من 40	لا يتجاوز 20

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 بتاريخ 11يناير 2017. ص 06.

و يتضح من خلال المواد (08) ، (09) ، (10) أن القانون رقم : 02/17 قد أبقى على معيار عدد العمال في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد بالقانون رقم : 01/ 18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وضاعف(x2) الحدود الدنيا و القصوى لمعياري رقم الأعمال و الحصيلة السنوية المعتمدة في هذا الأخير.

كما تشير المادة (11) من هذا القانون إلى أنه : إذا صُنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو حصيلتها السنوية تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها .[2]

ب- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

عرف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2002 – 2016) تطورا ملحوظا، يتضح كالآتي:

الجدول (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2016)

		المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
2002	العدد	261075	778	**261853**
	%	99.7	0.3	**100**
2004	العدد	312181	778	**312959**
	%	99.75	0.25	**100**
2006	العدد	376028	739	**376767**
	%	99.81	0.19	**100**
2008	العدد	518900	626	**519526**
	%	99.88	0.12	**100**
2010	العدد	618515	557	**619072**
	%	99.91	0.09	**100**
2012	العدد	711275	557	**711832**
	%	99.92	0.08	**100**
2014	العدد	851511	542	**852053**
	%	99.94	0.06	**100**
2016	العدد	1022231	390	**1022621**
	%	99.96	0.04	**100**

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على :

Ministère de l'industrie: Bulletin d'information statistique de la PME , n° : 4 , 6 , 10, 14,18 ,22, 26 ,30.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النمو المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من سنة إلى أخرى ، فقد انتقل تعدادها من 261853 مؤسسة في سنة 2002 إلى 1022621 مؤسسة سنة 2016 أي بنمو يفوق 74 % ما بين السنتين ، حيث حققت سنة 2016 معدل وطني بلغ 25 مؤسسة صغيرة و متوسطة لكل 1000 نسمة (منها 17 مؤسسة خاصة لكل 1000 نسمة) ، كما مثلت مؤسسات القطاع الخاص ما يفوق 99% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خلال كل سنوات فترة الدراسة ، في حين عرفت المؤسسات العمومية تراجعا كبيرا من 778 مؤسسة سنة 2002 إلى 390 مؤسسة خلال سنة 2016. حيث يرجع هذا النمو إلى التوسع و الدعم المقدم من قبل الدولة لتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة عبر برامجها التنموية المعتمدة (2001 – 2019) ، ففي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) أقرت الحكومة الجزائرية آليات هامة لترقية وتطوير هذه المؤسسات ، و أقرت كذلك في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) تشجيع و النهوض بهذه المؤسسات باستهداف إنشاء حوالي 100 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة ، كما تضمن البرنامج الخماسي للتنمية (2010 - 2014) تشجيع و دعم القطاعات خارج المحروقات باستهداف إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، ليتم في المخطط الخماسي (2015 - 2019) استهداف إنشاء أكثر من مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة.

و يتوزع التعداد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالآتي :[3]

- 993170 مؤسسة صغيرة جدا (أي بنسبة 97.12 %) ،
- 26281 مؤسسة صغيرة (أي بنسبة 2.57 %) ،
- 3170 مؤسسة متوسطة (أي بنسبة 0.31 %).

ثانيا – الهيآت و البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

قامت السلطات العموميـــة الجزائرية بتسخير عديد الهيآت و البرامج و تطويرها من أجل دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسعة أنشطتها و مرافقتها , و التي نوجز أهمها كالآتي :

أ– وزارة الصناعة و المناجم : لقد مر الهيكل الوزاري المؤطر لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائري بعدة تطورات و تعديلات كان لها الأثر المباشر على هذا القطاع ، و من أهم هذه التطورات إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهاته المؤسسات سنة 1991 لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 , و توسعت صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في 11جويلية 2000 , ثم أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 ، لتصبح فيما بعد مديرية مركزية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تابعة لوزارة الصناعة و المناجم ، حيث تم ضبط و تحديد مهام وزارة الصناعة و المناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 241/12

المؤرخ في: 27 أوت 2014 ، و من أهم ما نص عليه هذا المرسوم المادة (11) المعنونة بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : [4]

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التوسع في نشاطها ؛
- تحديث بيئة الأعمال و الهيآت الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- اقتراح كل التدابير لدعم تنمية و استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قدراتها التنافسية والمردودية ؛
- تطوير مع الأطراف المعنية سياسة دعم الابتكار و تيسير وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نتائج الأبحاث؛
- التكفل بتنفيذ النظم و الأطر التنظيمية لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنظيم في شبكات من خلال النظم الإنتاجية المحلية؛
- متابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ضمان تنفيذه؛
- ضمان تحويل الدعم المالي ، الإعانات و الضمانات اللازمة لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- وضع إطارا للتشاور يجمع كلا من الشريك الاجتماعي و منظمات أرباب العمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تمثيل الجزائر في المنظمات الدولية و الإقليمية التي ترتبط أنشطتها بأنشطة القطاع، و تضمن – في نطاق صلاحياتها– احترام الالتزامات و الاتفاقيات الدولية المبرمة .

ب– الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) : أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتنمية الاستثمار ، تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم , تهدف إلى تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات الاقتصادية , وترقية الاستثمارات وتطويرها و متابعتها ، حيث تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:[5]

- تسجيل و ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ترقية الفرص و الإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،

- الإعلام و التحسيس في لقاءات الأعمال،
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

و بلغت حصيلة مشاريع الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة (2002 – 2016) :63804 مشروعا ، منها 62982 مشروعا محليا بقيمة: 10584134 مليون دج شغلت:1018887 عاملا ، و 822 مشروعا أجنبيا بحجم استثماري : 2216699 مليون دج شغلت: 119525 عاملا .[6] توزعت هاته الاستثمارات على مختلف القطاعات كالآتي:

الجدول (03) : الحصيلة الإجمالية للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مختلف القطاعات خلال الفترة : (2002 – 2016)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)	مناصب الشغل
الزراعة	1136	222790	53445
البناء	11389	1310896	246138
الصناعة	11256	7411469	466382
الصحة	935	171948	22478
النقل	31097	1095948	162976
السياحة	1018	974396	62069
الخدمات	6786	1169895	116476
التجارة	2	10914	4100
الاتصالات	5	432578	4348
المجموع	**63804**	**12800834**	**1138412**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، بيانات التصريح بالاستثمار(2002 – 2016) ، متاح في: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، تاريخ الزيارة : 2017/09/27 .

ج– هيآت التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تشمل الهيآت الداعمة الممولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو توسعتها ، و المتمثلة في الآتي:

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) : منذ تاريخ إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 188/94 المؤرخ في: جويلية 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، ليتطور دور هذا الصندوق وفقا للمهام المخولة له من طرف السلطات العمومية ، و التي نوجزها كالآتي : [7]

- تعويض البطالة : ابتداءا من سنة 1994 شرع الصندوق في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية ، **حيث** دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 أكثر من 189830 عاملا مسرحًا من مجموع 201505 مسجّلاً (أي بنسبة استيفاء 94 %) .

- الإجراءات الاحتياطية: انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين ، عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن ، حيث تم تكوين أكثر من 11583 بطّالا في مجال تقنيات البحث عن الشغل ومرافقة أكثر من 2311 بطالا لإحداث مؤسّساتهم المصّغرة ، و متابعة أكثر من 12780 بطّالا تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية .

- دعم إحداث الأنشطة من طرف البطالين ذوي المشاريع : في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية عكف الصندوق انطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين و الخمسين سنة إلى غاية شهر جوان 2010 ، أين سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين الثلاثين و الخمسين سنة الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة ، منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 05 ملايين دج ، و كذلك إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع النشطة.

و قد بلغت الحصيلة الإجمالية لهذا الصندوق نهاية سنة 2016 كما يلي :

الجدول (04) : الحصيلة الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مختلف القطاعات (منذ الإنشاء إلى 2016/12/31)

القطاع	عدد المشاريع	اليد العاملة المشغلة	إجمالي التمويل (مليون دج)
الفلاحة	17513	42322	68610.87
الصناعات التقليدية	11886	31222	37029.45
البناء و الأشغال العمومية	8080	25992	32164.07
الري	321	1108	2261.61
الصناعة	10740	31317	47963.17
الصيانة	795	1910	2249.56
الصيد البحري	404	1462	2784.59
الأعمال الحرة	831	1813	2970.57
الخدمات	30111	63430	106551.9
نقل البضائع	45844	69662	118366.73
نقل المسافرين	12191	18483	28844.08
المجموع	**138716**	**288721**	**449796.6**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines : Bulletin D'Information statistique, N° : 30 , Edition Mai 2017, p:26.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في: 02 جويلية 1996 , و هي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة العمل ، تهدف إلى دعم إنشاء و توسيع الأنشطة الاقتصادية من قبل الشباب ، و تشجيع كل الإجراءات و التدابير الرامية إلى ترقية المقاولاتية .موكلة لها المهام التالية :[8]

- دعم و تقديم المشورة و المرافقة للمقاولين الشباب لخلق الأنشطة .
- إتاحة للمقاولين الشباب جميع المعلومات الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء (البنوك ، الضرائب ، صناديق الضمان الاجتماعي...)

- إقامة شراكة بين القطاعات لتحديد الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات.
- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة للمقاولين الشباب.
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات و التدابير الأخرى التي تدعم إنشاء الأنشطة وتوسيعها.

و قد بلغت حصيلة المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة نهاية سنة 2016 كما يلي :

الجدول (05) : الحصيلة الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مختلف القطاعات (منذ الإنشاء إلى 2016/12/31)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	اليد العاملة عند الانطلاق	إجمالي التمويل (مليون دج)
الخدمات	105754	245959	338511.31
نقل البضائع	56530	96237	145557.15
الفلاحة	53488	126478	193249.46
الصناعات التقليدية	42621	125520	109526.1
البناء و الأشغال العمومية	32284	94457	127727.7
الصناعة	24547	71442	111185.15
نقل المسافرين	18985	43679	46624.69
النقل المبرد	13385	24132	33760.56
الأعمال الحرة	9456	21330	22214.71
الصيانة	9359	21274	23650.77
الصيد البحري	1127	5536	7467.97
الري	544	2020	3190.80
المجموع	**367980**	**878264**	**1156666.45**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines : Bulletin D'Information statistique, N ° : 30 , Op , p:25.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر و الذي يخص الفئات بدون

دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لإقتناء المواد الأولية ، و هي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة ، و من أهم مهامها :[9]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم ،توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين و مساعدتهم لدى الهيئات المتعلقة بمشاريعهم .
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك و المؤسسات المالية .
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدين في تقنيات التمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل .

منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017/08/31 منحت 801513 قرضا مصغرا استحدثت 1202270 منصب شغل ، حيث توزعت هاته القروض على قطاعات الأنشطة الآتية :

الجدول (06) : توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مختلف القطاعات (منذ إنشائها إلى غاية 2017/08/31)

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	112880	14.08
الصناعة الصغيرة	310426	38.73
البناء و الأشغال العمومية	68134	8.50
الخدمات	166534	20.78
الصناعة التقليدية	139617	17.42
التجارة	3164	0.39
الصيد البحري	758	0.09
المجموع	**801513**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، القروض الممنوحة ، متاح في:

http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/ ،تاريخ الزيارة : 2017/09/26

د- الهيآت المساعدة في الحصول على التمويل المصرفي : تشمل صناديق تمويل غير مباشر وضعتها السلطة العمومية الجزائرية لحل إشكال الضمانات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند طلب تمويل مصرفي ، والتي من أهمها :

1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR): أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية انطلقت في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 تحت وصاية وزارة الصناعة و المناجم ، حيث يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في إطار الاستثمارات المجدية، عبر منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية التي تشترطها البنوك .[10]

و كانت الحصيلة الإجمالية للصندوق من الضمانات المقدمة كالآتي :

الجدول (07) : الحصيلة الإجمالية للضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات خلال الفترة : (أفريل 2004 – جوان 2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان (دج)	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	970	50	32151448062	59	36609	60
البناء والأشغال العمومية	526	27	10993691363	21	15999	26
الفلاحة والصيد البحري	24	1	882180868	2	845	1
الخدمات	417	22	9466535915	18	8335	13
المجموع	**1937**	**100**	**53493856208**	**100**	**61788**	**100**

Source: FGAR ,Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004/ Juin 2017

2- صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME) :

أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق، من أجل دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتسهيل حصولها على القروض ، تحوز الخزينة العمومية على 60% من رأسماله المكتتب و الباقي للبنوك ، و يهدف إلى ضمان المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية عند عجز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقترضة عن تسديد قروض استثمارات الانطلاق في المشروع و التي لا تتجاوز مهلة تسديدها الأولية 7سنوات مع إحتساب فترات التأجيل و القرض الإيجاري العقاري (الذي لا يجب أن تتجاوز مهلة تسديده الأولية 10 سنوات) ،حيث يحدد مستوى تغطية الخسارة بمبلغ 250 مليون دج .[11]

و لقد كانت الحصيلة الإجمالية للصندوق من ضمانات مقدمة كالآتي :

الجدول (08) : الحصيلة الإجمالية للضمانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني لضمان الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات (إلى 2015/12/31)

قطاع النشاط	عدد الملفات	قيمة الضمانات (ألف دج)	مناصب التشغيل المحققة
البناء، الأشغال العمومية والري	246	8675138181	4308
النقل	83	1326846311	814
الصناعة	347	22636651944	6303
الصحة	56	2869929843	823
الخدمات	79	2799163505	983
المجموع	**811**	**38307729784**	**13231**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines : Bulletin D'Information statistique, N ° : 29 , Edition Novembre 2016 , p:27.

هـ – الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME) : أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في: 03 ماي 2005 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلفت بتنفيذ

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات بميزانية قدرها 386 مليار دينار لصالح 200.000 مؤسسة جزائرية.[12]

ثالثا – مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل : تعتمد الجزائر منذ سنة 2001 سياسة تشغيل نشطة ، ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أهدافها من أجل توفير فرص عمل و التخفيف من حدة ظاهرة البطالة ، و عليه في هذا الإطار سنتطرق إلى تحليل تطور التشغيل في الجزائر ، ثم تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فتحليل مساهمة هذا النوع من المؤسسات في التشغيل الكلي .

أ– تطور التشغيل في الجزائر : لقد عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشغيل خلال العقدين الأخيرين نتيجة اعتماد برامج تنموية مستهدفة لخلق الثروة و التشغيل ، حث يتضح هذا التطور كالآتي:

الجدول (09) : تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2006– 2016)

الوحدة: ألف

	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الطبقة النشطة	**10110**	**10315**	**10812**	**11423**	**11453**	**12117**
الطبقة الشغيلة	**8869**	**9145**	**9735**	**10170**	**10239**	**10845**
القطاع العام	2746	3149	3346	4354	4100	4355
القطاع الخاص	6123	5996	6390	5816	6139	6490
البطالين	**1241**	**1170**	**1076**	**1253**	**1214**	**1272**
معدل البطالة (%)	**12.3**	**11.3**	**10.0**	**11.0**	**10.6**	**10.5**

Source : Office National des Statistiques(ONS) : emploi et chômage , N° 785 , Avril 2017, pp 12-13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التطور الإيجابي في التشغيل على الرغم من النمو المضطرد للطبقة النشطة في الجزائر الناتج عن عوامل ديمغرافية ، فلقد انتقلت هذه الأخيرة خلال الفترة (2006 – 2016) من 10 ملايين إلى ما يفوق 12 مليونا (أي بنمو يفوق 20 % ما بين السنتين) ، كما أن الطبقة الشغيلة قد انتقلت في نفس الفترة مما يقارب 8.9 مليون عامل إلى ما يفوق 10.8 مليون عامل (أي بنمو يفوق 22 % ما بين السنتين) نتيجة للبرامج التنموية المعتمدة منذ سنة

2001 القائمة على استحداث مناصب الشغل ، و من ثَم أدى ذلك إلى استقرار معدل البطالة عند 10.5 % في نهاية الفترة و الذي لا يزال يشكل تحديا عويصا.

كما يمكن ملاحظة بأن القطاع الخاص الجزائري هو الأكثر خلقا لمناصب الشغل ، فلقد استقطب 69 % من الطبقة الشغيلة في سنة 2006 و 60 % منها سنة 2016 ، و هذا بطبيعة الحال ما يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات .

ب- تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل الجديدة ، حيث يتضح ذلك كالآتي :

الجدول (10) : تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة :مليون

المؤسسات	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الخاصة	1.19	1.49	1.58	1.80	2.11	2.51
العامة	0.06	0.052	0.05	0.05	0.05	0.03
المجموع	**1.25**	**1.54**	**1.63**	**1.85**	**2.16**	**2.54**
مجموع م ص م	**0.38**	**0.52**	**0.62**	**0.71**	**0.85**	**1.02**
معدل تشغيل م ص م (عامل)	**3.3**	**3**	**2.6**	**2.6**	**2.5**	**2.5**

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على :

Ministère de l'industrie: Bulletin d'information statistique de la PME , n° : 6 , 10, 14,18 ,22, 26 ,30.

من الجدول أعلاه نلاحظ النمو المستمر لحجم العمالة المشتغلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2006 – 2016) ، فقد انتقلت من 1.25 مليون عامل في بداية الفترة إلى 2.54 مليون في نهايتها (أي بنمو يفوق 103 % ما بين سنتي 2006 و 2016) ، حيث يرجع ذلك إلى النمو المضطرد الذي عرفه تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد انتقل من حوالي 0.38 مليون إلى ما يفوق 1.02 مليون مؤسسة (أي بنمو يفوق 168 % ما بين سنتي 2006

و 2016) ، و ذلك كنتيجة للدور الذي لعبته هيآت و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات و توسعة أنشطتها .

كما أننا نلاحظ كذلك بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تلعب دورا رئيسيا في خلق مناصب الشغل ، فلقد شغلت 95 % من الطبقة الشغيلة بهذا النوع من المؤسسات في سنة 2006 و ما يقارب 99 % منها سنة 2016 .

و يمكن ملاحظة أيضا أن معدل تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الدراسة هو في المجال [2.5 ، 3.3] ، و بالتالي فهو يعكس سيطرة المؤسسات الصغير جدا على القطاع (التي تمثل 97.12 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2016) وبحدود تشغيل دنيا ، في حين نجد أن معدل تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول الرائدة في القطاع كالآتي:[13]

- الولايات المتحدة الأمريكية : 14.2.
- المملكة المتحدة : 11.5.
- فرنسا : 7.4 .

ج– مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل الكلي : نعبر عن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل الكلي من خلال نسبة إجمالي تشغيل هذا النوع من المؤسسات إلى التشغيل الكلي من نفس السنة ، و التي تتضح خلال الفترة (2006 – 2016) كالآتي :

الجدول (11) : حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للتشغيل الكلي خلال الفترة (2006– 2016)

الوحدة :مليون

	2006	2008	2010	2012	2014	2016
تشغيل م. ص.م	1.25	1.54	1.63	1.85	2.16	2.54
التشغيل الكلي	8.87	9.15	9.74	10.17	10.24	10.85
النسبة (%)	**14.1**	**16.8**	**16.7**	**18.2**	**21.0**	**23.4**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين (09) ، (11) .

من خلال الجدول أعلاه يتضح التطور المضطرد الايجابي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الكلي خلال الفترة (2006 – 2016) ، فقد انتقلت نسبة المساهمة من 14.1% سنة 2006 إلى 23.4 % سنة 2016 ، و هذا مؤشر يوحي بالدور الايجابي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة و بالأثر الإيجابي لسياسة دعم هذا النوع من المؤسسات لأجل خلق الثروة و مكافحة البطالة عبر المخططات التنموية المعتمدة ، إلا أن هذه المعدلات تؤكد بأن هذا النوع من المؤسسات لا يزال بعيدا عن لعب دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري ، و أن الجزائر لا تزال بعيدة عن معدلات الدول الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ففي فرنسا مثلا : تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 48.3 % من التشغيل الكلي المأجور (منها 19.2 % مساهمة المؤسسات المصغرة و 29.1 % مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) .[14]

الخاتمة :

من خلال دراستنا هاته حاولنا تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مساهمتها في مكافحة ظاهرة البطالة ، حيث توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج نوجز أهمها كالآتي :

- سعت الجزائر جاهدة إلى تحديد الإطار التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التي كان آخرها القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 يناير 2017 ؛
- بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة للنهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال هيآت عمومية داعمة لإنشائها و توسعة أنشطتها ، و عبر برامج تنموية استهدفت خلق الثروة ودعم التشغيل عبر هاته المؤسسات ؛
- النمو المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل يفوق 74 % ما بين سنتي 2002 و 2016 و في مختلف القطاعات الاقتصادية ؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص للعمل و توفير مناصب شغل –حيث بلغت 23.4 % من التشغيل الكلي سنة 2016– و بالتالي التخفيف من حدة ظاهرة البطالة.

إلا أن التجربة الجزائرية في هذا الإطار تظل ناشئة و تتطلب المزيد من التغييرات والإصلاحات التي يمكن أن تعزز موقع و دور هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني ، لذلك نحاول في نهاية دراستنا هاته تقديم الاقتراحات الآتية :

- تفعيل دور الإعلام الاقتصادي و إتاحة المعلومة حول هذا النوع من المؤسسات بكل دقة وشفافية من أجل تحقيق دراسات دقيقة ، فحلول ناجعة ؛
- تنمية روح المقاولاتية و ربط مسارات التكوين الجامعية و المهنية بمتطلبات الاقتصاد الجزائري؛
- المرافقة الفعلية و المستمرة للقائمين على هذا النوع من المؤسسات قبل و أثناء و بعد إنشائها ، و تحفيزهم على خلق فرص للعمل؛
- تفعيل على أرض الواقع أحكام المادة 55 مكرر من قانون الصفقات العمومية التي تخصص 20 % من الطلب العمومي المحلي لفائدة هاته المؤسسات ؛
- إيجاد حلقة الوصل و التنسيق بين هذا النوع من المؤسسات و المؤسسات الكبرى المحلية والأجنبية ؛
- دمج هاته المؤسسات في بيئتها الخارجية الدولية الإقليمية (المغاربية، العربية، والإفريقية).

الهوامش:

[1] القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 بتاريخ 11 يناير 2017 ، ص 5.

[*] تعكس الاستقلالية وفقا للقانون رقم 02/17 كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى ، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[2] القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مرجع سابق ، ص6.

[3] Ministère de l'Industrie et des Mines : Bulletin D'Information statistique, N° : 30 , Edition Mai 2017, p:9.

[4] Ministère de l'Industrie et des Mines, Missions du Ministre, Disponible sur : **http://www.mdipi.gov.dz/?Missions-du-ministere** , Consulte le : 30/09/2017.

[5] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : مهام الوكالة ، متاح في:

http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi ، تاريخ الزيارة : 2017/09/30.

[6] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : بيانات التصريح بالاستثمار(2002 – 2016) ، متاح في: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، تاريخ الزيارة : 2017/09/27

[7] الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، متاح في : b%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx ، تاريخ الزيارة : 2017/09/29.

[8] L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, Présentation du l'ANSEJ , Disponible sur : ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej , Consulte le: 29/09/2017.

[9] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأهداف و المهام ، متاح في : http://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ ، تاريخ الزيارة : 2017/09/26 .

[10] صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تعريف صندوق ضمان القروض ، متاح في: https://www.fgar.dz/portal/ar/content ، تاريخ الزيارة : 2017/09/28 .

[11] صندوق ضمتن قروض استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : المهام والأنشطة ، متاح في : http://www.cgci.dz//ar/?action=rubrique&service_id=2&rub=6&lang=ar ، تاريخ الزيارة : 2017/09/27 .

[12] الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من نحن ؟ ، متاح في : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/qui-somme-nous ، تاريخ الزيارة : 2017/09/29 .

[13] OCDE: Panorama de L'Entrepreneuriat 2016 , Editions OCDE , Paris , 2017, P:51.

[14] République Française : Effort Financier de L'Etat En Faveur Des Petites Et Moyenne Entreprises , Annexe au Projet de Loi de Finances pour 2017 , P: 167.